



شبكة حقوق الأرض والسكن التحالف الدولي للموئل

الأبعاد الحقوقية للأرض في الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا



تقرير المتابعة حول
المؤتمر التأسيسي الأول لمنتدى الأرض في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (القاهرة)
10-12 أيار/مايو 2009

نظّمته
شبكة حقوق الأرض والسكن- التحالف الدولي للموئل

مقدمة:

بعد عشر سنوات على بدء أعمال شبكة حقوق الأرض والسكن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واقتربها من واقع المعاناة الشديدة لعدد من شعوب هذه المنطقة فيما يتعلق بحقوق الأرض والسكن، اقترحت الشبكة تنظيم الحوار الاستكشافي الأول من نوعه حول الأبعاد الحقوقية للأرض في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

انعقد المؤتمر الافتتاحي لمنتدى الأرض في المنطقة تحت مظلة وبحضور ممثلين عن كافة مستويات التحالف الدولي للموئل وشبكات وحركاته الاجتماعية التي تناضل منذ تأسيس التحالف من أجل حماية واحترام وإعمال حقوق الإنسان في الأرض والسكن. وجاء المنتدى أو ملتقى الخبراء تويجاً لعدد من الجهود التي بذلتها شبكة حقوق الأرض والسكن، وغيرها، على المستوى الوطني، والإقليمي، والدولي، من أجل مناقشة وتطوير القيم الحقوقية والأخلاقية المتعلقة باستخدام وتوزيع وحيازة الأراضي. ووضع برنامج المنتدى بحيث يهدف إلى المساعدة على بلورة المفاهيم والدعاوى الجديدة لـ "الحق في الأرض" وبما يساعد أيضاً، من الناحية الفنية، في تحديد وتطوير منهجيات وأدوات من أجل الرصد والتوثيق وحل المشكلات الخاصة بإدارة الأرض، خاصة في منطقة الشرق الأوسط/شمال إفريقيا، وذلك في إطار معايير حقوق الإنسان وما يقابلها من التزامات الدولة.

بعد التراكمات الإيجابية التي حققتها الشبكة مع أعضائها في المنطقة خلال الفترة الماضية ورصد مثالب العمل في مجال حقوق الأرض والسكن، كانت الفكرة أن ندشن لهذا المنتدى بمؤتمر، هو الأول من نوعه في المنطقة، بحيث يكون جامعاً لجهود ومقاربات متنوعة تؤكد على حقوق الأرض، بدءاً من التحديات العامة والقانونية إلى خصخصة السلع والخدمات العامة والبيئية التي تؤثر على الأرض، وخاصة، المياح. وكان من المستهدف أن يستعرض المشاركون في المنتدى الأدوات ذات الخصوصية الإقليمية بالنسبة لإدارة الأرض (والمياه) كسلعة عامة، متضمناً ما ورد من مبادئ وقيم أخلاقية في القانون الإسلامي والثقافة العربية عامة، حيث تعد منطقة الشرق الأوسط/شمال إفريقيا ذات خصوصية استثنائية كبؤرة لهذا النقاش بما تضمه من ملامح الاستعمار الواضحة، ومصادرة الأراضي والمياح كأسس لسبل العيش، وكذلك علاقة الأرض والمياح بحق تقرير المصير للشعوب الأصلية في المنطقة.

لقد قامت شبكة حقوق الأرض والسكن على مدار العقد الأخير، بتنفيذ عدة نشاطات مع أعضائها من المنظمات وقاعدتها من المسقيدين في المنطقة دون الإقتصار على تناول "الحق في الأرض" الذي يقوم على حقوق أخرى راسخة وهي (1) الحق في السكن اللائق، (2) الحق في الغذاء، (3) الحق في الماء. ونظراً لما يواجهه برنامج شبكة حقوق الأرض والسكن والخطاب الخاص بأبعاد حقوق الإنسان في الأرض والمياه في الوقت الحالي من مستجدات مرحلية، في ظل التطورات الاقتصادية الأخيرة وتغلبت الدولة عن ادوارها في كثير من الأمور الماسة والفارقة بالنسبة للحياة اليومية لمعظم المواطنين، فإننا نواجه مفترق طرق استراتيجي، يفرض علينا ضرورة إعادة ترتيب الأولويات ومفردات التخطيط الاستراتيجي وتوجيه الجهود والأنشطة في المنطقة وفق الحاجات الجديدة والقضايا الطارئة.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن هذه المبادرة تأتي مكملة ومتناغمة مع مبادرات و أنشطة أخرى في المنطقة ترعاها أطراف أخرى، منها:

- تطوير خطط العمل القومية لحقوق الإنسان في لبنان، والمغرب، و المخطط إنجازها أيضاً في مصر والأردن واليمن؛
- الحملات التي ترعاها الإسكوا/ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا/برنامج الأمم المتحدة للموئل البشري حول "الحيازة الآمنة للسكن والأرض" والحكم الرشيد" والتي بدأت بالفعل في جميع بلدان الإسكوا وبعض البلدان الأخرى مثل السودان والمغرب حتى آذار/ مارس 2006، وعلى وشك البداية في بلدان أخرى؛
- وصول رحلة العمل بشأن الأهداف الإنمائية للألفية إلى منتصف الطريق، خاصة ما يتعلق بالهدف السابع؛
- لجنة التمكين القانوني للفقراء، بما تقوم به من مشاورات، ودراسات قطاعية ومؤتمرات وطنية في مراحل تقدم مختلفة في مصر، والأردن، وموريتانيا، والمغرب، واليمن؛
- المراجعات الأخيرة التي جرت وسوف تستكمل في الفترة القادمة لتطبيق الاتفاقات في تركيا ومصر وسوريا (اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)؛ وفي البحرين (لجنة حقوق الطفل) وفي لبنان وتركيا والبحرين ومصر وإيران والمغرب والسودان وسوريا (لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري)، وفي إسرائيل (لجنة القضاء على التمييز العنصري).

وفي سياق دعم الأنشطة الخاصة بالحق في المياه والسكن اللائق، والسعي من أجل تخفيف حدة الفقر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وجدت شبكة حقوق الأرض والسكن علاقة حتمية بين هذه القضايا والأرض. إن تطبيق المعايير القانونية الأكثر استقراراً ورسوخاً فيما يتعلق بحقوق الإنسان في الأرض، يهيئ طرح السؤال حول مصداقية وكفاءة الأدوات والأنظمة الحقوقية الموجودة فعلياً. كما أن التحديات الراهنة والناشئة عن الحرمان من الأرض، والحاجة إلى حلول تستند

إلى الحقوق تقتضي مزيجاً من الارتقاء بما لدينا من آليات أخلاقية وقانونية لمواجهة الانتهاكات المتزايدة التي ترتكب ضد الحق في الأرض وغيره من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد كان اقتراح نشطين هذا المنتدى بمثابة فرصة قيمة لتحقيق فهم إقليمي مشترك لمناحي استخدام الأرض، ومن ثم وضع أجندة مشتركة على المستويين الإقليمي والدولي لتدعيم الفئات المحرومة والمعرضة للانتهاك والتهاميش، وكذلك الفئات الأكثر تعرضاً للانتهاك في ظل السياسات النيوليبرالية، وخصوصاً في مناطق الصراع/الاحتلال: دارفور، الصحراء الغربية، فلسطين، والعراق، وغيرها. لثما كان من بين أسباب وضرورات تأسيس هذا المنتدى، أن شبكة حقوق الأرض والسكن، وفي إطار عملها مع بعض المنظمات وجدت فجوة حقيقية بين أبرز المشكلات المتعلقة بالأرض (حتى تلك الموثقة جيداً) وبين الاهتمام العام والرسمي الموجه لتلك المشكلات. فالمجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط/شمال إفريقيا مازال في حاجة إلى تطوير أدواته في الإلمام والتحليل لكي يلعب دوراً بناءً في إيجاد حلول بديلة، خاصة وأن المنظمات الدولية في هذا المجال لا تتناول عمومًا هذه الحاجات، في الوقت الذي نجد فيه أن كثير من مفردات سياسات التنمية- الدولية- والوطنية تعمق في حقيقة الأمر من الأزمة مع ما يشهده العالم من تحيز طاع للحضر في مقابل الريف.

كما سعت شبكة حقوق الأرض والسكن من خلال هذا المنتدى إلى استثمار علاقاتها مع أهم المنظمات المدنية والحركات الاجتماعية مثل، شبكة الغذاء أولاً (FIAN)، وحركة عبر الريف (Via Campesina) وشبكة أدوات الأرض العالمية Global Land Tools Network (التابعة لبرنامج الممثل للأمم المتحدة)، وغيرها من أجل تطوير موقف جماعي على طريق إرساء المعايير، بما في ذلك التقنين الفعلي للحق في الأرض. حيث إن هذا من شأنه تمكين الشعوب بالاستناد إلى الأرض بدلاً مما هو حادث الآن من إضعافهم من خلال تخلي الدولة عن القيام بدورها، ومن خلال الخصخصة وعسكرة العولمة.

لماذا منتدى الأرض؟

في منطقة الشرق الأوسط، تعد الأرض وما يرتبط بها من ثقافة، سواء من الناحية التاريخية أو ال ضمير العام والجمعي للشعوب، مصدرًا لأقدم أشكال الإنتاج الإنساني والقيم الاجتماعية: الزراعة، الدين، الكرامة، التضامن الاجتماعي، الهوية الثقافية والفنون، الخ. في الوقت نفسه، كانت الأرض موضوعاً للصراع والحروب، وحديثاً أصبحت محل صراعات ونزاعات بسبب قيمتها التبادلية وما تحتويه من موارد مثل النفط، وكأرض زراعية، وكميزة سياسية جغرافية. ولا شك في أن هناك تيارات وسياسات في هذا الإطار تقلل من المعايير وأسباب الرزق للشعوب المعتمدة على الأرض، أضف إلى ذلك ما نتج عن برامج التكيف الهيكلي والخصخصة من طرد أعداد كبيرة من الفلاحين من الأراضي وتركيزها في أيدي عدد قليل من الملاك، وانكشف أمام الجميع زيف حجة تعظيم الإنتاج التي ساقته الحكومات كأحد دوافع التكيف الهيكلي والخصخصة، حيث زاد الاعتماد على الاستيراد لتعويض النقص في السلع والحبوب والحاصلات الزراعية.

في هذا الصدد، ثمة عوامل جديدة مؤثرة على هوية الشعوب في المنطقة وانساقهم الأخلاقية واقتصادياتهم، وهذه المرة بسبب العلاقة التي تغيرت على نحو خطير مع أراضيهم. على سبيل المثال سياسات التنمية النيوليبرالية، والإخلاء والإزاحات، وحركة التصنيع والخصخصة المتزايدة للسلع والخدمات العامة التي تقامر بمستقبل الشعوب، وسوء استخدام السلطة المحلية والدولية، وهوما انعكس بشكل رئيسي في صراعات عرقية وحروب تشكل أعراضاً لمرض التنافس الشديد والمحتدم على الأرض.

وبالرغم من الحاجة والوظيفة الاجتماعية للأرض، فإن "الحق في الأرض" مازال مجالاً بكرًا إلى حد بعيد في أدبيات حقوق الإنسان حيث يقتصر الأمر على مطالبات الشعوب الأصلية والحركات الاجتماعية الفلاحية¹، وربما اقتصر على بعد قانوني وحي يتعلق بالحق في الملكية.

إن المنطقة في حاجة إلى خطاب أكثر مسؤولية على المستويين المحلي والدولي حول الجوانب المتعلقة بالأرض والمياه فيما يجري من صراعات في هذا الشأن. والشائع في هذا هو الإخفاق في تناول الأبعاد والتوابع المادية، واستبعاد حالات الانتقام المتراكمة والتي تميز ديناميات الأقلية-الأغلبية (المهيمن-الخاضع) وبالتالي تؤدي إلى اندلاع صراعات حادة. وهذه العملية الطاحنة والتراكمية نراها في دارفور (السودان)، وفي الأهواز (إيران)، وفي العراق وغيرها. والتأخر في ملاحظة هذه الأمور والاقتصر في التعامل مع أعراض هذه الصراعات المخترمة طويلاً يفضي لا محالة إلى تحليلات تقلل من شأنها وانثوا المحتملة بدون تناول الأسباب المادية الفعلية. والتناول الأفضل والتقدير الأدق لهذه الأبعاد المادية للصراع يمكن أن يساعد في القيام بلجراءات وقائية وعلاجية ناجحة.

¹ على سبيل المثال، مسودة "إعلان حقوق الفلاحين من قبل حركة عبر الريف". La Via Campesina's draft "Peasant Rights Charter".

إن حقوق الأرض، وخاصة في سياق البلدان النامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ترتبط لا محالة بالحق في الغذاء والحق في العمل وعدد من حقوق الإنسان الأخرى المعقنة . وفي حالات كثيرة نجد الحق في الأرض مرتبطاً بهوية المجتمع، ومصدر رزقه، ومن ثم يكون سبباً رئيساً في بقاء هذا المجتمع على قيد الحياة.²

ما أهمية منتدى حول حقوق الأرض الآن؟



ثمة نمط من الخصخصة وحرمان الناس والمجتمعات في الريف من الموارد الطبيعية خاصة الأرض والمياه ينتشر عبر العالم. ومنطقة الشرق الأوسط ليست استثناء من ذلك، بل أصيبت فوق ذلك بمزيد من ملامح الاستعمار، والاحتلال، والاتكال، والتمييز، و المفاهيم المتخلفة عن المواطنة والحكم الرشيد . إلا أن لهذه المنطقة خصوصيتها الثقافية التي يمكن أن تأتلف ومعايير حقوق الإنسان وما يقابلها من التزامات تعاقدية للدولة ، والتي إذا تطورت يمكن أن تقود نحو بدائل أكثر إنسانية وأكثر إنتاجية. هذا في الوقت الذي نجد فيه القيادات، السياسية، سواء كانت في الحكم أو في المعارضة، وأجهزة الإعلام مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون، بل وكثير من مكونات المجتمع المدني لم يظهروا بعد القدر الكافي من الجدية في تناول الأزمة، رغم حاجة المجتمعات في المنطقة إلى مبادرات تتعاقد هم على تجاوز أوضاعهم المعيشية المتردية.

الأهداف العامة:

1. اتساقاً مع البرنامج العالمي لشبكة حقوق الإنسان، سيعمل المنتدى على:
 1. تلبية الحاجة المتزايدة إلى مواجهة الخصخصة الجائرة وإشكالية انسحاب الدولة من تأدية دورها، خاصة فيما يتعلق بالخدمات والسلع العامة بفعل السلطة الأخلاقية والقانونية.
 2. طرح الحاجة إلى حجج حقوقية ضد السياسات الدولية الجشعة التي تنذر بمستقبل مخيف من تقييد الحصول على الأرض والمياه ومزيج من التدهور في النظم البيئية والمناخية.
 3. إلقاء الضوء على دور الدولة والمجتمع المدني في طرح بدائل لتدهور الأراضي الزراعية، خاصة ما جرى من ذلك في ظل خصخصة المياه وغياب الضمانات القانونية للحيازة.
 4. تعزيز الأنشطة الجادة ومحاولات تحسين السياسات التي تؤثر على حيازة الأرض كإجراءات لمكافحة الفقر.
 5. توفير الفرص لنظام حقوق الإنسان الدولي، بما في ذلك هيئاته السياسية والتنفيذية لدعوة المجتمع الدولي كي يكون أكثر اتساقاً مع التزامات الدول باحترام وحماية وإعمال حقوق الشعوب في تقرير المصير، خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد العامة وما تتضمنه من وظيفة اجتماعية.
 6. تعزيز الجهود القانونية والحقوقية لتطوير معايير تتعلق بالحق في الأرض (أو الأبعاد الحقوقية للأرض) وآليات تطبيقها بصورة عامة.
 7. المساعدة في تطوير وتطبيق منهجيات رصد حقوق الأرض والمياه ويشمل ذلك تطوير مؤشرات اقتصادية اجتماعية بيئية لتحديد الكمي لتوابع الفقر الناتجة عن انتهاكات حقوق الأرض والمياه اتساقاً مع ما جاء في الأهداف الإنمائية للألفية.
 8. دعم ومساندة الهيئات المعنية بتطبيق معاهدات حقوق الإنسان في رصد مدى التزام الدول ، خاصة تلك التي حان دورها في تقديم التقارير الخاصة بتطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أهداف خاصة بمنطقة الشرق الأوسط/شمال إفريقيا:

اتساقاً مع برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضمن شبكة حقوق الأرض والسكن مع التركيز على خصائص المنطقة يتم تنظيم المنتدى المقترح من أجل الوصول إلى واقتراح الحلول الممكنة للمشكلات الحالية والمتوقعة بشأن الحصول على الأرض والمياه، ومنها:

² نموذج 18، حقوق الأرض، دائرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، انظر:



1. تطوير الحوار حول دور الدولة والمجتمع المدني، في سياقات وطنية محددة، في طرح بدائل لتدهور الأراضي الزراعية، وخاصة في ظل خصخصة المياه وغياب ضمانات حيازة الأرض.
2. الإسهام في تشخيص الأسباب الجذرية للصراعات حول الأرض والموارد الطبيعية في بعض البلدان مثل دارفور، وكردستان، وتركستان، مع تناول سياسات الأطراف المتنازعة من منظور حقوق الإنسان.
3. تعزيز الأنشطة التنافسية ومسااعي تحسين السياسات التي تؤثر على حيازة الأرض كأحد إجراءات مكافحة الفقر مع التركيز بشكل خاص على الصلات الفعلية أو المحتملة بين الجهود الجارية في بلدان الشرق الأوسط.
4. المساعدة في تطوير وتطبيق منهجيات رصد حقوق الأرض والمياه اتساقاً مع الأهداف الإنمائية للألفية، وما يتجاوزها من تطورات على أرض الواقع من منظور حقوقي، متضمناً تطوير مؤشرات اقتصادية اجتماعية بيئية للقياس الكمي لتوابع استفحال الفقر من جراء انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة في الأرض والمياه.
5. تعزيز الجهود القانونية والحقوقية الساعية لتطوير معايير الحق في الأرض (أو الأبعاد الحقوقية للأرض) بالتركيز على حالات إقليمية من الحرمان الجماعي كفلسطين، والعراق، والصحراء الغربية، والأهواز، ودارفور.
6. استكشاف وتطوير المفاهيم الإسلامية البناءة والأدوات لضمان التوزيع المتساوي للأرض والمياه.
7. كشبكة عالمية متخصصة وعبر البرنامج الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا الإقليمي، تسعى الشبكة لمراجعة وتقييم وتنقيح أنشطتها وخاصة ما يتعلق بمتابعة تقارير موازية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطبيق الملاحظات الختامية فيما يتعلق بالهيئات التعاقدية فيما يتعلق بالمغرب وإسرائيل وغيرها من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

فعاليات المنتدى:

تم تنظيم فعاليات المنتدى باللغة العربية مع توفير ترجمة باللغات الإنجليزية والإسبانية والفرنسية للمشاركين من منظمات وخبراء وشبكات من مناطق العالم المختلفة. وقد حرص المنظّمون على أن يتبع التصميم مساراً متدرجاً من النظري العام إلى العملي الخاص، مع التركيز على الأوراق التي طرحت في المؤتمر الافتتاحي والتي جاءت من البلدان التالية: السودان، المغرب، تونس، فلسطين، الجزائر، البحرين، مصر. وجاءت الأوراق المقدمة حول قضايا الأرض من هذه البلدان ضمن الموضوعات التي اقترحتها على نحو جماعي وبالتشاور مع الأعضاء عبر السنوات الماضية، كإطار للعمل وأولويات للتحرّك في المنطقة بالنسبة للأرض، وعلى رأسها:

- التهجير والإخلاء: ← جميع الأوراق تضمنت بشكل أو بآخر حالات من التهجير والإخلاء.
- التمييز والتحكم الديموغرافي: ← وتضمنتها أوراق حول جبال النوبة وكردفان، والصحراء الغربية.
- الأرض و"الحق في المدينة": ← وتضمنتها مناقشات مع بعض أعضاء في حركة الحق في المدينة في البرازيل.
- الصراع والاحتلال و/أو الحروب: ← أوراق دارفور، فلسطين، الصحراء المغربية.
- النوع الاجتماعي/الجندر والحيازة/الإرث: ← وتضمنتها أوراق من تونس، السودان.
- خصخصة/جمعنة الأرض والخدمات العامة: ← وتضمنتها ورقة من المغرب.
- الإصلاح الزراعي ومضادات الإصلاح الزراعي: ← وتضمنتها ورقة من مصر.

المنهجية التي تسعى الشبكة إلى اتباعها كإطار مرجعي لأنشطة البحث والتحركات في منتدى الأرض:

حرصت الشبكة أن يقوم كل بلد ممثل في المنتدى بتقديم البيانات والعمليات والمحصلات التي يرى المشاركون أن لها صلة بالقضايا السائدة في هذا البلد، وهو ما تم التركيز عليه بالفعل عند تقييم المقترحات المقدمة للأوراق البحثية، والذي شددنا عليه أيضاً عند عرض الأوراق وبعد التعليقات التي جاءت من المشاركين:

- الالتزامات التعاقدية وفق معاهدات حقوق الإنسان الموقع عليها.
- الأطر الدستورية والقانونية.
- الفقر ونزع الملكية.
- الفقر والتهجير.
- مسارات وتوابع خصخصة الأرض والمياه في السياق الريفي.
- حقوق الأرض كعامل في أسباب نشوب وحل الصراعات.
- مكانة نظم الحيازة التقليدية.
- أشكال التمييز.
- الاهتمام بإيجابيات الخصوصية الثقافية في المنطقة ومن بينها المفاهيم الإسلامية للوظائف الاجتماعية للأرض والمياه.
- المساواة بين الجنسين في الحيازة (الملكية، والإرث، الخ)، والحصول على الأرض والمياه وا لموارد العامة وإدارتها.

كما حرصنا على أن تتضمن كل ورقة مكوناً استراتيجياً يستند إلى التحرك العملي، وهو ما يجب أن يشرع فيه الباحث / الباحثة بعد نشر الأوراق، وذلك بالتركيز على وضع الحملات والمبادرات الجارية على مستويات مختلفة، على أن تشمل:

- أولاً على المستوى متعدد الأطراف:
 - حملات الحيازة الآمنة للسكن والأرض والحكم الحضري الرشيد.
 - حملة مدن بلا مناطق فقيرة.
 - التقدم على مستوى الأهداف الإنمائية للألفية.
 - حملة/مشاورات لجنة التمكين القانوني للفقراء.
 - الشبكة العالمية لأدوات الأرض.
 - برامج ومشاريع أخرى متعددة الأطراف وبين الحكومات وبعضها البعض.
- ثانياً على المستوى الوطني:
 - خطط وطنية للتحرك من أجل حقوق الإنسان.
 - مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان.
 - لجنة للأرض.
 - آليات العدالة الانتقالية.
 - حملات أخرى على المستوى الوطني.
- ثالثاً على مستوى المجتمع المدني:
 - "ميثاق حقوق الفلاحين" لحركة عبر الريف La Via Campesina.
 - ميثاق وحملة "الحق في المدينة".
 - المنتدى الاجتماعي بالتركيز على حقوق الأرض والمياه.

سيتم نشر كتاب "منتدى الأرض" متضمناً الطبعة النهائية من كل ورقة قدمت في المنتدى بملاحق أهم نقاط النقاش التي دارت حول كل ورقة من الأوراق.

مسار الأحداث داخل المؤتمر

بدأ المؤتمر الافتتاحي لمنتدى الأرض في الشرق الأوسط/شمال أفريقيا بملاحظات افتتاحية من قبل رئيس التحالف الدولي للموئل السيد "دافيندر لامبا" Davinder Lamba (كينيا) الذي رحب بالمشاركين وبارك تدهشين منتدى الأرض . وأكد "لامبا" في كلمته على أهمية الأرض وأبعادها الحقوقية في تاريخ التحالف الدولي للموئل وتطوره. وأوضح كيف اجتمعت عوامل عديدة لتجعل هذا المنتدى أمراً ممكناً الآن عبر بيان واضح غير مسبوق وهدف التعبير عن القيم الحقوقية المرتبطة بالأرض كقضية عالمية بغية تحقيق معيشة أفضل للإنسان في منطقة الشرق الأوسط /شمال أفريقيا . وفي مقدمته تناول

الأرض كقضية عالمية وتاريخية ترتبط بنا جميعاً وترتبط بين بعضنا البعض . وقد عرض أيضاً رؤية من الواقع في كينيا وشرق أفريقيا، بعلاقتها المتكاملة وأحياناً النزاعية على طول وادي النيل، وأيضاً وبشكل متواصل مع أشخاص وبلدان من منطقة الخليج الفارسي . وقد استدعى أيضاً كيف أن مسألة الأرض كانت حاضرة في قلب المؤتمر الأول للمونل (فانكوفر 1976)، ولكنها ظلت مهملة بشكل واضح على مدى زمني طويل . وفي ضوء الأزمات الحادثة، فإن منتدى الأرض اليوم يمثل إحدى المبادرات المطلوبة إعادة الأرض إلى بروزها الصحيح المستحق في عملنا التحليلي والمناصر.



من اليمين لليبار، أنا سوجرانيز، السكرتير العام للتحالف الدولي للمونل، دافيندر لامبار رئيس التحالف، جوزيف شكلا المنسق الدولي لشبكة حقوق الأرض والسكن، ربيع وهبه مسئول برنامج الشرق الأوسط/شمال أفريقيا.

وبعد كلمة السيد "دافيندر" الافتتاحية والمباركة للمؤتمر، رحب السيد ربيع وهبه مسئول برنامج الشرق الأوسط /شمال أفريقيا ضمن شبكة حقوق الأرض والسكن، بالمشاركين من مصر ومن المنطقة ومن خارج المنطقة . وأعبر عن اعتذاره لتأخر بدء المؤتمر بسبب الظروف المعتادة في القاهرة من مرور فضلاً عن تأخر وصول بعض رحلات الطيران . وقدم ربيع الخلفية وعرض أهداف منتدى الأرض (كما هو وارد أعلاه) وأشار إلى الحاجة الطويلة إلى تناول ومواجهة قضايا الأرض في إطار حقوق الإنسان، لاسيما كبادرة تركيز داخل حركة نامية لتطوير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وأوضح وهبه أيضاً منهجية المنتدى، مشيراً إلى مسار العملية من العام إلى الخاص، ومع دراسات الحالة والأوراق المفاهيمية والتشخيصية للخبرات والقضايا المختلفة عبر المنطقة في نقاشات ومحاضرات على مدى اليوم الأول ونصف اليوم الثاني، ثم وضع الأولوية والتخطيط الاستراتيجي حول التيمات المحددة في صيغة مجموعات عمل.

وجاء دور المنسق الدولي لشبكة حقوق الأرض والسكن، جوزيف شكلا، الذي قدم أبعاد الحق في الأرض، والاستعراض التاريخ العام، والتزامات الدولة، والمنهجية والتوثيق لمننت دى الأرض . واقترح شكلا القضايا/التييمات للمناقشة والمتابعة لتحقيق إمكانية الحصول والوصول المتكافئ على وإلى الأرض في إطار حقوق الإنسان.

عروض البلدان

بعد المسار من الشرق إلى الغرب، بدأت عروض البلدان بحالة من الخليج الفارسي، ثم انتقلنا عبر الشرق الأوسط إلى مصر، والسودان، وبلدان المغرب . وقد طرحت الحالات نماذج من النضالات المختلفة من أجل الأرض ؛ ومع ذلك فقد كانت هناك ملامح عديدة مشتركة عبر الحدود.

وكما هو مبين في البرنامج (ملحق مع هذا التقرير نسخة منه)، تم ترتيب الحالات في الحلقات النقاشية تجمع حالات مرتبطة جغرافياً. وقد لخصنا فيما يلي الحالات المقدمة التي تمثل الأوراق الرسمية . وفي المستقبل القريب ستقوم شبكة حقوق الأرض والسكن بنشر الأوراق كاملة في كتاب ونسخة إلكترونية.

البحرين:

وصف جوزيف شكلا حالة البحرين كحالة نادرة، وذلك بناء على المساحة الكلية لسطح الجزيرة والتي تقدر بحوالي 728 كم² وعدد سكانها الذي لا يتجاوز 1.1 مليون نسمة. وقد أوضح شكلا أن تحديات إدارة الأرض في مملكة البحرين تتفاقم بفعل انخفاض الصلاحية للزراعة، والوجود الأمريكي العسكري الضخم الذي يشغل ما يقرب من نصف مساحة الأرض، وتقدم عمليات الاستيلاء على الأراضي من قبل العائلة المالكة، حيث إن المساحة المتبقية من الأرض المتاحة لبقية المواطنين والمقيمين للسكن وأغراض أخرى لا تتعدى نسبتها 10%.

وجدير بالذكر أن عروض البلدان قد بدأت بملخص موجز حول تحديات الأرض في البحرين بدون وجود ورقة رسمية . ولكن شبكة حقوق الأرض والسكن تعقد النية على نشر دراسة حالة مؤلفة حول البحرين في كتاب منتهى الأرض التسجيلي المنتظر نشره قريباً.



فلسطين:

أعلن جوزيف شكلا المنسق الدولي لشبكة حقوق الأرض والسكن الأرض

يستطيع الانضمام لفعاليات المؤتمر، ولك ن ورقتة المحدثة ستكون متضمنة أيضاً في الإصدار المشار إليه آنفاً. وقد عبر شكلا أيضاً عن اعتذار السيد "عيسى سمندر"، المدير التنفيذي للجنة الوطنية الفلسطينية لسجل الأضرار (من الجدار)، والذي لم يستطع هو الآخر السفر إلى القاهرة. ومع ذلك فقد عمل جوزيف ملء الجوانب المهمة حول موضوع

جوزيف شكلا، المنسق الدولي لشبكة حقوق الأرض والسكن

الأرض في فلسطين بتلخيص نظام التمييز الممنهج

والمتماسس من قبل المؤسسات الإسرائيلية الموالية للدولة

(المنظمة الصهيونية العالمية/الهيئة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي، وغيرها). حيث يرجع التشريع المتعلق بالأرض والسكن في إسرائيل إلى مبادئ تلك المؤسسات، والتي تخدم كميّار قانوني للتمييز ضد الشعب الأصلي وتصادر أراضيهم الخاصة والجماعية بغية نقلهم خارج هذه الأرض، وقصر استخدام الأراضي على السكان المهاجرين/الاستيطانيين. وقد ربط هذا النظام من التمييز بحالة النقب التي ستكون موضوع من موضوعات منتدى الأرض في المستقبل.

مصر:

في عرضه لـ "ظاهرة فلاحون بلا أرض" قدم السيد عبد المولى إسماعيل أسباب الظاهرة في مصر، ولاسيما تحرير العلاقة الإيجارية في الريف المصري، وأيضاً السياسات الانتمائية الزراعية الجشعة. وحللت الورقة أيضاً وضع مدخلات الإنتاج الزراعي وأهم مشكلات المعيشة التي يواجهها الفلاحون المصريون في حياتهم اليومية.

وفي تفسير "سياسة الإصلاح الزراعي والانتهاكات التي ظهرت من تطبيقها: الفلاحون المصريون كحالة" قام د. حسنين كشك بتغطية سياسات الإصلاح الزراعي والقوانين المتعلقة التي صدرت حديثاً لقلب الميزات التي وفرتها الإصلاحات الزراعية التي تمت في صالح الفلاحين المصريين في خمسينيات القرن



الهاثون المتحدثون من مصر، من اليسار إلى اليمين: عبد المولى إسماعيل، عبد الوادي السبع، حسنين كشك.

المنصرم. وقد وفرت الورقة أيضاً بانورما أو عرض شامل للانتهاكات الصارخة التي قامت بها الحكومة المصرية بتنفيذ قانون الأرض رقم 96 لسنة 1992. وألقى المؤلف أيضاً الضوء على أنواع حيازة الأرض في مصر وعلاقات المالك والمستأجر في الريف ووضع العمال الريفيين الذين تأثروا أيضاً بالسلب.

السودان:



الباحثة السودانية: مي الطيب أحمد

في ورقتها "الجندر، والصراع، وحيازة الأرض : حالة دارفور" أكدت الباحثة مي الطيب أحمد على أهمية دمج النوع الاجتماعي /الجندر والمساواة بين الجنسين في أعمال حقوق الأرض على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. وقد أوضحت نظام استغلال الأرض في السودان عموماً، ثم قدمت تاريخ تشريعات الأرض في السودان من مرحلة ما قبل الاحتلال البريطاني حتى وقتنا الحاضر، وبالتركيز على المناطق الريفية ودمج المنظور الخاص بالنوع الاج تماعي. وراجعت الباحثة مي الطيب مفاهيم النوع الاجتماعي في التنمية وبناء إطار بمعايير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة / سيداو، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والمعايير التي تتناول العنف القائم على التفرقة بين الجنسين مثل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325. وربطت الباحثة بعد ذلك المعايير بالصراع على الأرض في دارفور، بما في ذلك الأدوار الجندرية المتغيرة في هذا السياق ومنظورات التأكيد على حقوق الأرض للمرأة في عملية السلام النهائية . وقد تناولت الباحثة الدروس المتعلقة بهذا السياق بتقديم توصيات من أجل اتخاذ خطوات يجب اتخاذها لإضفاء البعد المتعلق بالمساواة بين الجنسين في السودان، وأيضاً البلدان الأفريقية والعربية الأخرى.

وكانت "مسألة جبال النوبة، كردفان، السودان : الصراع، والهوية، والحقوق الجماعية في الأرض" موضوع العرض الذي قدمه كادان كوكو، الذي عرض خلفية حول منطقة جبال النوبة في كردفان، السودان، ووصف الحياة الاجتماعية والطبيعية هناك . وقد قدم كوكو مسحا للصراعات في السودان برؤية للتوابع والنتائج الخاصة بالشعب النوبي، حيث كانوا دائماً محرومين من المزايا بفعل التوافقات أو الحلول الس ياسية على أرض الواقع. وصور كادان هذه النقطة بما يجري حالياً من الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة العربية في الشمال والمتمردون المسلحون في الجنوب . وفي هذا السياق، ناقش كوكو مطلب وحق تقرير المصير للشعب النوبي والذي يمكن مزاولته عبر المقاربات المختلفة لحقوق الإنسان والتنمية.



عن جبال النوبة كردفان: لئدان كوكو

تقرير المصير للشعب النوبي والذي يمكن مزاولته عبر المقاربات المختلفة لحقوق الإنسان والتنمية.



والباحث السوداني عادل بخيت

وحول "الحدود الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للأرض : السودان كحالة"، قدم الباحث عادل بخيت صورة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المتداخلة والمتقاطعة في الصراع على الأرض والسلع

البيئية ذات الصلة في السودان، والذي جعل منها ساحة للصراع الدموي على هذه الموارد.³ وهذا ما يمكن رصده بوضوح من خلال الحروب الأهلية التي تجري في الجنوب، والغرب والشرق من السودان . ذلك أن التغيرات البيئية، المقرونة بالاستيلاء على الأرض تأتي في الوقت نفسه مع سلسلة الحكومات التي توأمت لتوسيع أزمة الأرض كعامل رئيسي من عوامل حرمان قطاع كبير من الناس من عوامل التمكين، لاسيما المعتمدين على الأرض كمصدر دخل . وبرؤية ثقافية تراجيدية أو مأساوية لأهمية الأرض بالنسبة للناس والحرمان منها كعامل للحرمان من التمكين على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تناولت ورقة عادل بخيت تحليلاً لوضع الأرض في السودان بصفته من جذور الصراع . كما تناول الباحث مستقبل الأرض وسط هذه العوامل والظروف المؤثرة وكيف يمكن لمنهجية حقوقية أن تكون معينة في تناول ومعالجة هذه المشكلات المستشرية.

أما ورقة "حقوق الأراضي الجماعية، الهوية، والصراع في السودان : حالة النوبة" التي قدمها الباحث السوداني جمعة كومي، فهي تشخص الأسباب الجذرية المعقدة للصراعات العالمية بين الدولة والمجتمع . فالسودان تضرب مثلاً، كما تبين ورقة كومي على أنه في قلب هذه الأسباب الجذرية المتعددة تأتي مسألة حقوق الأرض الجماعية، كما هو الحال في أماكن أخرى في أفريقيا والشرق الأوسط . فمركزية الأرض ومحوريتها كعامل في الصراعات إنما تنبثق عن حقيقة أن حقوق الأرض مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالانتماء إلى مجتمعات معينة، تتراوح بين الأسرة النووية الممتدة، أو العشيرة، أو الجماعة العرقية، أو الدولة القومية. وعلى هذه المستويات المختلفة من الهويات والمؤسسات الاجتماعية، يسعى الناس إلى الأرض كحق جماعي وليس كإرضاء مادي، بل أيضاً كمصدر للقوة، والثراء والمعنى . لذلك فإن السيطرة على الأرض كانت ولا زالت وسيلة لتحديد و/أو بناء/هدم الهويات والانتماء، وأيضاً كمورد للسيطرة.

وبالنسبة للمجتمعات الريفية، ترتبط الأرض من الناحية المفاهيمية والمادية بالاستقلال أو الحكم الذاتي والسيادة، وتعمل كرمز للهويات الجماعية الاجتماعية والثقافية والسياسية، وتشكل الأساس لوجود هذه الهويات وبقاءها على قيد الحياة وعيشها الاقتصادي. وكحاجة إنسانية، تعد الأرض حق أساسي من حقوق الإنسان، لذلك، فإن إنكاره بعد بمثابة القتل. ومن ثم، فالانتهاكات التي تمارس ضد هذه الحاجة، من قبل الدولة مباشرة قد تسببت في التوترات المؤدية للحروب الأهلية الطويلة والاضطراب وعدم الاستقرار السياسي في الوقت الراهن وقضايا الأرض في السودان المعاصر إنما تخدم جميعها كمصدر للدروس التي يجب أن نستفيد منها جميعاً.



الباحثة المحامية سعيدة قراش من تونس

بلدان المغرب: تونس، المغرب، الصحراء الغربية

جاءت الورقة التي قدمتها المحامية التونسية سعيدة قراش "استبعاد النساء من الأرض والسكن: حالة الإرث" باستكشاف عمق التمييز في نظام الإرث في تونس . وقد شخصت الورقة ممارسة التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وعرضت الباحثة والمحامية سعيدة قراش الأسس النظرية والقانونية للتمييز في الإرث . وحللت أيضاً الانتهاكات المتعلقة بمنظومة الإرث على خلفية حقوق الإنسان الدولية والحريات الأساسية.

التمييز يقوم على معتقد

ديني وعلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي رسخت لظاهرة اجتماعية من التمييز مختلفة عن النموذج القانوني للإرث المتساوي في السكن والأرض، مما أدى إلى إفقار وتهميش للنساء.



³ السودان حروب الموارد والهوية- د.محمد سليمان محمد - دار عزة للنشر - 2006

"أراض الجموع في المغرب" هي موضوع الورقة التي قدمتها الباحثة المغربية رجاء الكساب بعرض التناقض بين القوانين ذات الصلة والانتهاكات التي تمارس عليها. وقد اشتملت الورقة والعرض على تصنيف للقوانين المنظمة لأنواع المختلفة من حيازة الأرض، وأوضحت كيف أن هذه القوانين تفشل في تنظيم وضبط الحيازة والملكية في المغرب مقارنة بعوامل غير قانونية أكثر تأثيراً تؤثر على حقوق الأرض. وقد ركزت الورقة على استبعاد النساء في المطالبة بحقوقهن في الوصول إلى الانتفاع من الأرض عموماً، وفي أراضي الجموع خصوصاً.



الباحث محمد عمرون من الجزائر

أما محمد عمرون فقد ساهم بتحليل قانوني تحت عنوان "الأرض في الصحراء الغربية: بين الواقع والقانون". وقدم رؤية عامة تاريخية للأعمال القانونية التي تمت على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لشعب الصحراء تحت الاحتلال المغربي. وركزت الورقة على معايير تقرير المصير والحق في العودة لتفسير الانتهاكات التي مورست على الشعب الصحراوي، بما في ذلك بناء "الجدار الرملي" والتحكم الديمغرافي من قبل الحكومة المغربية في المنطقة المحتلة على مدار العقود الثلاثة الماضية منذ الغزو الذي تم عام 1975، الذي يشار إليه في المغرب بعبارة "la Marche Verte". وقد سجلت الورقة أيضاً حقوق الشعب الأصلي لاستغلال مواردهم الطبيعية والاستغلال الذي يتم لهذه الموارد وحرمانهم منها كمصدر للصراع على الصحراء الغربية.

* * *

نقاشات:



لورينا زاراتيه من المكسيك

كل حالة من الحالات المقدمة تبعها نقاش عام وطرح أسئلة وإجابات على ومن قبل المقدمين لها. وقد وفرت النقاشات فرصة لتوضيح المميزات والتباينات والتشابهات بين الحالات بعضها البعض. على سبيل المثال، المتأثرين في جبال النوبة بـ اختفاء أراضي الجموع وكذلك في دارفور وأيضاً في المغرب. ولقد عبر المشاركون عن اهتمامهم أيضاً بجملة محددة من الحالات التي مازالت في حاجة إلى تقارير ومعلومات أكثر، مثل الصراع على الأرض في النوبة، والآليات المختلفة للتراكم ونزع الملكية (البحرين وفلسطين)، وروابط بين الصراع على الأرض وموارد أخرى وتقرير المصير (فلسطين، جبال النوبة، الصحراء الغربية).

والجزء التالي من تقرير المتابعة هذا، يركز على التيمات المشتركة العامة التي برزت وطرحت من خلال العروض المختلفة للبلدان. وقد كشفت المجموعات التي تم تقسيمها وفق التيمات المطروحة وبعمق أكثر بعض الجوانب المشتركة للصراعات على الأرض (على سبيل السودان، وتونس)، والأرض كعامل في الصراع (كما هو مشترك بين السودان وفلسطين، والصحراء الغربية) والإصلاح الزراعي والخصخصة (في جبال النوبة، والمغرب، ومصر). وقد انضم المشاركون الدوليون أيضاً إلى مجموعات العمل، مما أتاح توسيع النقاش وعقد المقارنات حول قضايا محددة ونضالات تتجاوز منطقة الشرق الأوسط/شمال أفريقيا.

مجموعات العمل:

فيما يلي نعرض لأهم التوصيات التي خرجت بها ورش العمل والتي وقفت على أهم العوامل التي من شأنها رفع مقومات وعوامل التحركات التصحيحية التي ينبغي الشروع في تطبيقها وتطوير الإطار الحقوقي لضمان المساواة في استخدام الأرض نحو أقصى ما يمكن من وظائفها الاجتماعية. وهي التوصيات التي ينبغي توجيهها إلى أصحاب الواجب والأطراف المعنية: الدولة بمؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، والهيئات

د. رجاء الكساب من المغرب

متعددة الأطراف؛ نظام حقوق الإنسان متضمناً الهيئات السياسية والقانونية والتطبيقية ، و جهات الدعم؛ والمجتمع المدني المشارك في المنتدى.
والجدير بالذكر أن ورش العمل قد أتاحت فرصة النقاش وتبادل الآراء والأفكار عبر المناطق الجغرافية، فضلاً عن مشاركة خبراء دوليين من خارج المنطقة العربية و على أساس التخصصات والمصالح المشتركة التي تتجاوز الحدود الجغرافية للدول.

وقد تم تيسير ورشة العمل ل وفقاً لمعايير التخطيط الاستراتيجي ووسائله الفنية، وذلك بغرض استخلاص المحصلة والالتزامات الأكثر علمية وعملية في سبيل تحرك مشترك على مستوى المنطقة.



أولاً) تقرير مجموعة العمل الأولى: حقوق المرأة في الأرض والإرث:

رأست هذه المجموعة السيدة شيفاني تشودري Shivani Chaudhry من الهند وتشكلت بعضوية كل من: سعيده قرش (تونس)، وتابيثا سيوالي Tabitha Siwale (بنقوانيا)، وشيفاني بارداويج Shivani Bhardwaj (الهند) ، وأنا سوجرانيز Ana Sugranyes (تشيلي)، وخادي ديان Khady Diagne (السنغال). وعرضت التقرير على المشاركات والمشاركين في جلسة العرض: السيدة بولا فاييميركون Bola Fajemirokun (كينيا)

• تحديد المشكلة:

كان الموقف المشترك الذي اتفقت عليه المشاركات في مجموعة العمل أن حقوق المرأة في الأرض والإرث هي حقوق مترابطة واتفق أيضاً على أن الأشكال المتعددة من التمييز والاستبعاد تمثل العقبات الرئيسية التي تعوق المرأة وتحرمها من إدراك حقوقها في الأرض والإرث ، وهو ما يظهر بطرق مختلفة . ففي بعض البلدان نجد هذه المعوقات واضحة في الأطر القانونية غير الملائمة التي تغفل حقوق المرأة. وفي بلدان أخرى، نجد المساواة القانونية بين الجنسين مكفولة، ولكن الاتجاهات الثقافية على أرض الواقع والممارسات التقليدية والمعتادة وحتى تفسير النصوص الدينية التي لها تأثير عميق وقوي في الممارسات الاجتماعية مازالت تسفر عن حرمان المرأة من الأرض والإرث.

• توصيات/مقترحات:

تدعيم وتقوية البحث والتوثيق والمدافعة من أجل إصلاحات قانونية:

تعد الإصلاحات القانونية من الضرورات المطلوبة بشدة في تلك البلدان التي توجد فيها قوانين غير ملائمة أو متعارضة مع حقوق المرأة في الأرض والإرث. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى تحسين قاعدة الأدلة من خلال توثيق خبرات النساء وتجميع معلومات أساسية. كما لا ينبغي أن تجري أنشطة المدافعة advocacy والحملات على مستوى وطني فحسب، بل يجب أن تتم عبر هيئات الأمم المتحدة التي تعنى برصد حقوق المرأة.

التشبيك والمناصرة:

ينبغي على عدد من الدول قبول قوانين حقوق الإنسان الدولية. على سبيل المثال، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW). فهذه الآليات الدولية تمثل معايير مقبولة ومن الضروري أن تكون نصوصها منعكسة في القوانين الوطنية. في تلك البلدان، ثمة حاجة إلى تكثيف التشبيك والمناصرة في الساحة السياسية الوطنية (مثل، الجهات التنفيذية والتشريعية)، وذلك بغرض الدفع في سبيل تبني القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

برامج تعليمية عامة:

تعكس الخبرة في بلدان عديدة أن المرأة، خاصة في المناطق الريفية، تعاني من قلة الوعي بحقوقها التي تكفلها لها النظم القانونية الوطنية والدولية و يتضاعف أثر هذه المشكلة بسبب تفشي الأمية. لهذا، ثمة حاجة ملحة إلى الشروع في وتدعيم برامج تعليمية حول حقوق المرأة وكيفية استخدام النظم القضائية وغير القضائية لحماية المرأة وإعمال تلك الحقوق. ومن الضروري أن تكون هذه البرامج غير رسمية وتفاعلية، وأن تكون متوافرة على نحو واسع ويتم تنفيذها باللغة المحلية.

• مشاركة المرأة في التخطيط:

يعد نظام التخطيط في المناطق الحضرية والريفية أساساً للاستخدامات المختلفة الأرض، ففي كثير من البلدان، يكون مستوى الحكومة الأقرب إلى الناس (على مستوى البلدية أو الإقليم) هو من يتولى مسؤولية التخطيط. وفي ظل مقاربة التخطيط، ينبغي أن تشارك المرأة في التخطيط الريفي والحضري وصنع القرار كنقطة انطلاق لتعزيز الملكية المتساوية والتحكم في الموارد ومن بينها الأرض.

• تحسين الظروف الاقتصادية للمرأة:

كثير من البلدان تقسم الخدمات المالية من خلال خلق ودعم قطاع للقروض الصغيرة. وقد أرست خبرات تلك البلدان حقيقة أن المرأة عندما يتم تمكينها اقتصادياً من خلال الحصول على القروض الصغيرة، فإن دخلها يتحسن تدريجياً وتبدأ في امتلاك الأصول، ومن بينها الأرض. لذلك فإن تعزيز وتحسين حصول المرأة على القروض الصغيرة ينبغي أن يكون من ضمن الأولويات.

ثانياً) تقرير مجموعة العمل الثانية: الأرض في أوضاع الصراع:

تعد منطقة الشرق الأوسط/شمال إفريقيا منطقة موبوءة بالصراعات التي تنشأ على الموارد الطبيعية، أو التي تتحول من أسباب أخرى في الصراعات على الأرض. ولعل أبرز تلك الصراعات في منطقتنا ما يتضمن الاستعمار الحالي والاحتلال، والنزاعات الناشئة من السرعة الاستعمارية، والحرب الأهلية، والتحكم الديموقراطي، والفصل العنصري، والتمييز الممنهج، والنزاعات العرقية/الإثنية، والتنافس الم حاد بين الرعاة وبين المزارعين المستقرين على الأرض وغيرها من الموارد ومصادر العيش.

وتشمل توابع هذه الظواهر انتهاكات لعدد من حقوق الإنسان، وتمتع مرتكبيها بالحصانة وتقلص عوامل تنمية شعوبنا على أراضيهم. ومثل هذه الصراعات إنما تضر وتدمر الأرض، وكذلك تحرم الناس من إمكانية حصولهم على ووصولهم المستحق إلى الأرض من أجل العيش ومصادر الرزق. وهذه الانتهاكات تعد انتهاكات جسيمة من شأنها أن تكون عناصر جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، كما عرفت في القانون الدولي.

ونحن في هذا السياق نجد أنفسنا في مواجهة صراعات متنوعة عنيفة محلية ودولية على الأرض. ولكن، هذا التنوع مشترك أيضاً بين عديد من البلدان في منطقتنا. والحقيقة أننا نواجه كل هذه الصراعات مرة واحدة كسكان في منطقة جغرافية مشتركة، ومشاركين في ثقافة واقتصاد متكاملين، وأيضاً كمدافعين عن قيم أخلاقية مشتركة، من ضمنها حقوق الإنسان الشاملة وأيضاً كمحركين لتغيير إيجابي.

ونحن نقر بالحاجة إلى تجميع كل الجهود لمواجهة هذه الصراعات وتوابعها بتحركات تساهم في حلها لذلك، نقترح أن تسعى هذه الجهود المتناغمة والمكملة لبعضها البعض على الأقل إلى هدفين اثنين:

1. مقاضاة مرتكبي الانتهاكات.

2. جبر الأضرار للضحايا.

وفي السعي المشترك والجماعي لتحقيق هذه الأهداف، نطالب بتغييرات عاجلة في سلوك الأطراف المتصارعة، في جميع الحالات، بما في ذلك الدول المعنية وحكوماتها.



وكخطوة أساسية نحو حل الصراعات العنيفة، يجب على الحكومات أن تقوم بإصلاحات فعالة للقوانين ومنع الهمارسات التي تحرم الناس، خاصة المرأة، من استرداد وتأمين الحيازة وتعرضها لنزع الملكية وتدمير الممتلكات والتهجير. وإنفاذ القوانين يجب أن يضمن للنساء الناجيات من الصراعات التمتع بإمكانية استعادة بيوتهن، وممتلكاتهن، وأراضيهن بحيازة آمنة مساوية للرجل، بغض النظر عما إذا كن متزوجات أو غير ذلك، أو يعلن أطفالاً أو غير ذلك.

وجميع الحكومات وغيرها من الأطراف المعنية يجب أن تضمن العودة السلمية والمتفق عليها للمهجرين والنازحين لسبب أو لآخر، عودتهم إلى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم. والاستعادة الكاملة للأرض يعد حقا وألوية في حل الصراع والتعويض المالي عن الأرض ليس مقبولاً، باستثناء في حالة الموافقة المعلنة للأشخاص المضارين وجماعاتهم. وحيث إن الهدفين المذكورين لا يأتیان في ترتيب هرمي؛ فكلهما مجالين يتطلبان القدرات المعززة للمجتمع المدني، والتطور المنهجي والإنتاج في شكل:

- البحث الميداني.
- التوثيق.
- التحديد الكمي للأضرار والخسائر.
- تحليل عام ومقارن لحالات انتهاكات الأرض والاعتراف بالأرض كموضوع فعلي وسبب حقيقي للصراع.
- تعريف الانتهاكات كجرائم، متى ارتقت الانتهاكات إلى هذه الدرجة.
- التعاون مع الإعلام.
- التشبيك، متضمناً بناء التضامن الإقليمي والدولي.
- ممارسة الحملات.

ونتعهد بتطوير وتنسيق التحركات الفردية والجماعية المتسقة مع ما تم الاتفاق عليه من أهداف في متابعة أنشطة منتدى الأرض.

ثالثاً) تقرير مجموعة العمل الثالثة: الإصلاح الزراعي (الخصوصية/الخصخصة وغيرها):

- تضمنت المجموعة عدد من المشاركين من الأردن، السودان، المغرب، بالإضافة إلى عدد كبير من المشاركين المحليين في مصر، سواء كانوا باحثين أو مزارعين. وقد جاءت أهم التوصيات على النحو التالي:
1. ضرورة الانخراط في المبادرات المرتبطة بموضوعات الإصلاح الزراعي والخصخصة، من أهمها:
أ. المبادرة الخاصة بوضع الخطوط الإرشادية الطوعية حول الأرض والموارد الطبيعية والحياسة للأرض والموارد.
ب. المبادرة الخاصة بمكافحة الجوع (FIAN).
 2. العمل على توثيق التجارب النضالية للحركات الاجتماعية الخاصة بفلاحين بلا أرض والمجموعات التي تقف ضد الانتهاكات في مجال الإصلاح الزراعي والخصخصة.
 3. إنشاء مرصد خاص بالتحركات العاجلة في مواجهة الانتهاكات المترتبة على الإصلاح الزراعي والخصخصة.
 4. العمل على تشكيل لجان وشبكات محلية وإقليمية ودولية للتضامن مع الفلاحين والفقراء في مواجهة الانتهاكات المتعلقة بالإصلاح الزراعي والخصخصة؛ مثل خصخصة مياه الري.
 5. العمل على إطلاق آلية للتواصل (مثل مجموعة بريدية، شبكة ويب، الخ) ويمكن لشبكة حقوق الأرض والسكن أن تلعب دوراً في خلق تلك الآلية.
 6. العمل على إصدار دليل خاص بتجارب الإصلاح الزراعي في البلدان المختلفة.

تلك كانت أهم التوصيات التي خرجت بها مجموعات العمل وقد تعاهد فريق العمل بشبكة حقوق الأرض والسكن وبحضور أعضاء التحالف الدولي للموئل وبالانفاق معهم على تنفيذ ما جاء من اقتراحات وتوصيات المشاركين من خلال عدد من الأنشطة الأساسية التي سترحفظ كيان منتدى الأرض في المنطقة، وتعمل على تدعيم تأثيره الإيجابي في مساندة الناس من أصحاب الهموم والقضايا المتعلقة بالأرض.

ومن أهم هذه الأنشطة:

- توفير قاعدة بيانات متخصصة عن الأرض تضم معلومات وآراء ودراسات عن الأرض، بناء على ما يطرحه المشاركون في هذا المنتدى، ويمكن أن نؤسس صفحة على الويب ولتكن "لانديديا" LandPedia.
- العمل على متابعة الأنشطة خلال السنوات القادمة، خاصة وأن هناك شركاء مثل Brot für die Welt مهتمون بدعم هذه الأنشطة بالاعتماد على مبادرة الأعضاء في التركيز على القضايا المطروحة والمساهمة في وضع حلول لها.
- توسيع الدعوة لتشمل الشعوب والفئات الاجتماعية التي تفتقد إلى صوت للتعبير عن حقوقها مثل ما حدث مع أهالي جبال النوبة والصحراويين، ومن الوارد بالطبع أن تشمل مزيد من الفئات والشعوب الأخرى التي تحتاج إلى مساندة حقوقية.

إلى هنا تمت مرحلتي العروض الخاصة بالحالات والنقاشات حولها في اليوم الأول، ثم تلي ذلك في اليوم الثاني مزيد من التنفيذ والتناول العملي لأهم القضايا المطروحة وهو ما انتهى كما عرضنا بالتوصيات التي خرجت بها مجموعات العمل. وجاء اليوم الثالث لتقديم خبرات من الحركات الاجتماعية والمؤسسات الدولية التي تعمل في المجال نفسه وتتاضل من أجل حقوق السكن والأرض. وفيما يلي نعرض لأهم الدروس المفيدة على المستوى الدولي.

دروس وفرص على المستوى الدولي:

قدم المشاركون الدوليون شهادات عن نضالاتهم المحلية وخبراتهم وكذلك فرص الانخراط في الحملات الدولية للمطالبة بحقوق الإنسان وتطبيقها. وقد وقفت النقاشات والعروض المقدمة على دروس مستفادة، وفرص للمطالبة بحقوق الأرض وتحقيقها على أرض الواقع، وكذلك طرح حلول للمشكلات ذات الصلة. وكانت النية في استكشاف ومتابعة تلك الدروس والإلهامات والفرص هي تطوير الأبعاد الحقوقية للأرض والتي نجدها متبلورة بالفعل في القانون اللين وآلياته حول الحق في الأرض والسكن الملائم والغذاء الكاف والمياه.

وبدمج الشهادات والتقارير الخاصة بالنضال من مناطق وحركات اجتماعية أخرى، يصبح من الواضح أننا نتقاسم كثير من التأثيرات والظواهر التي تؤثر في كيفية استخدام الأرض وتوزيعها. وشرعية الاستعمار إذا كانت مشتركة لدى معظم المتواجدين اليوم معنا، تعد من توابع ونتائج الأيديولوجيات النيوليبرالية المهيمنة التي تتحكم في ممارسات استخدام الأرض وما يتعلق بها من سياسات. ومن المؤكد أننا جميعاً نشترك في معاناة من انعدام المساواة وبدرجة شديدة في بلداننا

فيما يتعلق بتوزيع الأرض والحصول عليها بين الجنسين وبين المصالح العامة والخاصة . ولكن، في الوقت نفسه، هناك مجال من المفاهيم والخبرات تعد جديدة ولم يتم تجربتها بعد في هذه المنطقة- الشرق الأوسط/شمال إفريقيا- ولغنها قد تكون أدوات مفيدة لممارسة عملنا على المستوى المحلي والإقليمي، وأيضاً الإسهامات المستقبلية من هذه المنطقة على المستوى الدولي للحملات وتطوير السياسات المؤثرة في الأرض وحيازتها:

في مداخلته الهامة قال **دافيندر لامبا Davinder Lamba** (وهو رئيس التحالف الدول ي للموئل ومعهد مازنجيرا Mazingira Institute في كينيا): لا بد وأن المشاركين قد سمعوا عن موضوع الأرض في العدالة الانتقالية، وهناك نموذج في خبرة كينيا منذ تغيير الحكومة في كانون الأول/ديسمبر 2006. والحاجة إلى تناول الأرض كموضوع للعدالة الانتقالية كان قد تجلت أيضاً في الاضطرابات التي شهدتها كينيا فيما بعد الانتخابات الرئاسية عام 2007، حيث نشبت كثير من المعارك والمنازعات حول الأراضي. وقال: فيما بعد شرعية الاستعمار العربي والبريطاني، حيث مازال هناك أصحاب أراضي من العرب يملكون أراضي كثيرة في القطاع الساحلي من كينيا، استغلت الحكومة ما بعد الاستعمار كامل سلطتها في توزيع الأرض بالتنسيق مع الرئيس. وفيما تم مؤخراً من "سرد الحقيقة"، مثلما حدث في لجنة تقصي الحقائق في التخصيص غير القانوني/غير المنتظم للأراضي العامة ("لجنة نودونجو" Ndung'u Commission) تم تطبيق العدالة الجنائية والعدالة بين الجنسين/الجندر/الخاصة بالنوع الاجتماعي، وسعت إلى تغيير دستوري لمقاومة وعلاج الفساد في تخصيص الأراضي العامة. ويفصل تقرير لجنة "نودونجو" الأراضي التي تم أخذها وأسماء مرتكبي الانتهاكات، ويقوم البرلمان حالياً بالترتيب لإصدار قانون على أساس التوصيات الخاصة التي وردت في التقرير.

وفي عرضه، أوضح "إدي نسامبا جايييا" **Eddie Nsamba-Gayiyi** - وهو مستشار في مسح وتخطيط الأراضي واقتصادياتها- ملامح الوضع في أوغندا، البلد التي تبلغ نسبة التحضر -أو الحضرة- فيها 14% فقط. ويكفل الدستور أوغندي منذ عام 1995 حقوق الأرض للملاك الأفراد وللجماعات، متضمناً الحيازة التقليدية (المادة 237 [3]، [4]) و المادة 237 [8]) والتي تنص على أن الملاك في حماية من الحرمان من أراضيهم. وينص الدستور أيضاً على أن تستمر الأرض مع المواطنين (المادة 237) في مقابل الامتياز الرئاسي أو أي نموذج آخر للتخصيص. فضلاً عن الإنجازات الدستورية، فإن قانون الأرض (1998) يرسخ حقوق الأرض، ويضع الأساس للسياسات الخاصة بالأرض التي يتم تطويرها في الوقت الحالي. وكما هو الحال في أماكن أخرى، فإن النظرية تخضع للممارسة الفعلية وإنفاذ المبادئ الدستورية تأتي غير متسقة.

وفي مداخلته، قدم "ديفيد جومز" **David Gomez** من شبكة المعلومات والغذاء (FIAN) الحملة العالمية للإصلاح الزراعي في إطار الحق في الغذاء/الأمن الغذائي. وتتبع هذه الحملة تطوير "الخطوط الإرشادية للمتطوعين حول الحق في الغذاء الملائم: من التفاوض إلى الأعمال" التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة " (2004) *FAO Volunteer Guidelines* (2004) *on the Right to Adequate Food: From Negotiation to Implementation* وتتصادف مع مشاورات مهمة في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في روما وورش عمل إقليمية واجتماع مجموعة الخبراء في تشرين الثاني /نوفمبر 2009 لتطوير الخطوط التوجيهية للفاو للحكم الرشيد في الأرض وحيازة الموارد الطبيعية. وورقة منظور المجتمع المدني للخطوط التوجيهية تتناول "الوظيفة الاجتماعية للملكية social function of property"، و"الحق في المدينة right to the city" والناس في أوضاع ما بعد الصراع والكوارث الطبيعية، وحقوق المرأة. ولكنها لا تقدم مدخلات حول الأرض وحيازة المورد الطبيعي تحت ظروف الاحتلال والسيطرة الأجنبية، وهو بعد يمكن وينبغي للمشاركين من منطقة الشرق الأوسط/شمال إفريقيا أن يساهموا في تناوله وتطويره.

إن مجموعة العمل رفيعة المستوى التي تشكلت من قبل الأمين العام للأمم المتحدة حول الأمن الغذائي قد أنتجت المسودة الأولى حول الإطار الشامل للتحرك، والذي سيكون موضوعاً لمزيد من التشاور في تشرين الأول /أكتوبر 2009. وثمة فرصة أخرى لمشاركة المجتمع المدني في الجدل حول إمكانية الحصول على الأرض والأمن الغذائي، وذلك من خلال لجنة التخطيط الدولي للسيادة الغذائية International Planning Committee for Food Sovereignty، وهي شبكة ميسرة تتعاون في إطارها حركات اجتماعية ومنظمات رئيسية دولية حول قضية السيادة الغذائية.

وبالرغم من عدم قدرة ممثل حركة "عبر الريف" **(LVC) La Via Campesina**، من الحضور إلى المؤتمر الافتتاحي لمنندى الأرض، لتقديم خبرته، فقد تم تقديم ملاحظة حول مبادرة الحركة عام 2002 لاقتراح "ميثاق لحقوق الفلاحين" *Declaration of Rights of Peasant's Charter*، والذي تطور لاحقاً إلى "إعلان حقوق الفلاحين-رجال ونساء" *Declaration of Rights of Peasants – Men and Women*، والذي تبنته حركة عبر الريف في اجتماعها العالمي في موبوتو في تشرين الأول/أكتوبر 2008. وهذا الإعلان يشكل الآن الآلية الأساسية للفلاحين في توضيح حقوقهم والمطالبة بها، متضمناً ذلك الوصول إلى الأرض والحيازة الآمنة كضرورة أساسية لسبل العيش. وتتنبأ حركة عبر الريف بأن الإعلان سوف يتطور إلى أداة قانونية فعلية على المستوى الدولي.

لها أما خيرة كولومبيا، فقد قدمها "أليخاندرو فلوريان" Alejandro Florián، من مؤسسة (فيدي فيفند ا FEDEVIVIENDA)، وتضمنت بقيما لموضوعة "الوظيفة الاجتماعية للملكية"، الواردة في القانون الشهير رقم 388، والذي يدعو لنقل "القيم المنتجة اجتماعياً" إلى منفعة المحتاجين والمهمشين والمستضعفين، وأشارت إلى أنه بعد إحدى عشرة سنة منذ تبنيه فإن في الغالب ما يتم إساءة تطبيقه من قبل الحكومة. ويتزامن ذلك مع صراع مسلح دام نصف قرن وأسفر عن إجلاء الالاف من المواطنين عن بيوتهم وأراضيهم من قبل جميع أطراف الصراع. وقالت: معظم البيوت في كولومبيا مبنية بطرق عفوية، وتسببت الكثافة السكانية المرتفعة في البناء على الأرض الزراعية.

لها وقدمت "آناليز ميليندز لوندجرين" Anelise Melendez Lundgren عرضاً عن الوضع في بوليفيا، حيث النضالات الشعبية ضد خصخصة المياه والغاز قد شهدت تطوراً هائلاً. ويقر الدستور البوليفي بالحق في الأرض، لاسيما للشعوب الأصلية (على سبيل المثال الم واد 395، 397، 400)، ويقر التشريع بـ "الوظيفة الاجتماعية للملكية". ولكن آناليز أشارت الى وجود فجوة بين القانون والممارسة في بوليفيا، خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة.

لها أما "شيفاني باردويج" Shivani Bhardwaj (Sathi All for Partnerships) فقد قدمت الحملة على مس توى الهند وفي بلدان أخرى لضمان مساواة المرأة مع الرجل فيما يتعلق بالموارد وفي المطالبة لحصول المرأة وتحكمها وامتلاكها و/أو غيرها من أشكال الحيازة وأن يترجم ذلك في السياسات. ومن بين النماذج نجد الدعوة إلى "مناطق لمواد المرأة" متمثلاً ذلك في خيرة Radhapuram، الهند بمنحة متفق عليها مع شركة "سوزلو" Suzlow. وقد اشارت شيفاني أيضاً إلى الحاجة إلى البيانات الأساسية، والتي تفتقد للبحث دائماً لتقدير المشكلة والحل في بلدان كثيرة.

لها وفي مداخلتها، قدمت مسؤولة البرنامج الإقليمي لجنوب آسيا في شبكة حقوق الأرض والسكن السي دة "شيفاني تشودري" Shivani Chaudry رؤية شاملة للنضالات حول الأرض في الهند، والتي يمثل الريفيون أغلبية سكانها. ففي الهند، نجد الملكية غير المتساوية للأرض من الأسباب الجذرية للفقر، حيث يعاني المستضعفون التقسيم والتشتت وخصخصة الأراضي والاستئانة.

ويورد الدستور الهندي الأرض كمجال للدولة (مجال دائم)، ولكنه ينص على بعض الحماية التعويضية للقبائل (Adivasis)، والداليت(؟) في ظل الجداول المصاحبة لدستور 1947. وبالرغم من ذلك، لازالت فئات الداليت والقبائل والنساء، والرحل، يعانون من التمييز ونزع الملكية على مستوى الهند. وقد تم تحقيق بعض التطورات القانونية، مثل تعديل قانون الغابات⁴ 2006 Forest Act، كنتيجة لنضالات حركة Naxalites، الذين أصبحوا معروفين بمطالب الأرض عبر الاتحاد. ويضمن القانون الجديد حقوق الأرض لسكان الغابات على أراضي الغابات المتنازع عليها ومن ثم يسعى إلى إنهاء الظلم الذي يمارس ضد الفقراء، والناس الذين يعيشون بلا أرض في الغابات. ومن بين حملات المدافعة التي قام بها برنامج جنوب آسيا- شبكة حقوق الأرض والسكن في الهند وجنوب آسيا، تعزيز تبني وتطبيق "المبادئ الأساسية والخطوط التوجيهية حول الإخلاء والتهجير على أساس التنمية: والخاصة بالمقرر الخاص للأمم المتحدة، وكذلك حماية واستعادة حقوق الأرض لكثير ممن فقدوا الملكية من متضرري تسونامي.

لها وأضافت سعيدة قرش (جمعية النساء الديمقراطيات في تونس) إلى النقاش فيما يتعلق بالحملات الجارية بتذكير المشاركين بأولوية دفع الحكومات إلى رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDaW، لاسيما بغرض ضمان الوصول المتكافئ للمرأة إلى حيازة الأرض.

⁴ القبائل المجدولة Scheduled Tribes وغيرها من سكان الغابات التقليديين، قانون (الاعتراف بحقوق الغابات).

مطالب شعبية لحقوق في الأرض



عدد من المشاهد تصور مطالب بالحق في الأرض من أنحاء متفرقة من العالم.

الجلسة الختامية:

في ختام فعاليات هذا المنتدى حاولنا إنجاز عدد من المهام:

- التأكيد على إطار حقوق الإنسان كمرجعية تجمع بين الشعوب بمختلف أطيافها دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو العقيدة.
- التوصل إلى تشخيص مبدئي لقضايا الأرض في منطقة الشرق الأوسط وهو ما نحتاج إلى استكمال استخدام الأدوات والمناهج المناسبة في النضال من أجل حل المشكلات الخاصة بالأرض.
- تقديم الفرصة لنشطاء يعملون من أجل حقوق الإنسان في الأرض والسكن المناسب والمياه للتعرف والتشبيك مما يقوي المواقف على المستويات المحلية والإقليمية أمام السياسات الرأسمالية والاستعمارية الجائرة خاصة في المنطقة العربية.

وفي الجلسة الختامية للمؤتمر الافتتاحي لمنتدى الأرض، تطوع عدد من المشاركين لتشكيل اللجنة التوجيهية لمتابعة الاتصال، ومراجعة مخرجات المنتدى والتشاور بصدد الأنشطة المستقبلية لإنجاز الأهداف التي اتفق عليها . وقد ضمت اللجنة التوجيهية الأعضاء التالية أسمائهن/م:

1. عبد المولى إسماعيل - مصر.
2. عادل بخيت - السودان.
3. احمد عبد الصمد- مصر.
4. بشير صقر - مصر.
5. جوزيف شكلا - مصر.
6. مبارك كوكو - السودان/ مصر.
7. محمد عمرو- الجزائر.
8. منجية هادفي - تونس.
9. نيك فولك - كندا.
10. ربيع وهبه- مصر.
11. رجاء الكساب- المغرب.
12. سعيدة القراش- تونس.
13. شيفاني بارداويج - الهند.
14. يحيى الخوالده - الأردن.

المخرجات/الحصيلة:

- تجدر الإشارة إلى أن تصميم هذا المشروع جاء ليكون من العوامل المساعدة على إنتاج مخرجات مستقبلية، فالمنتدى في حد ذاته يقدم محصلات ملموسة وأخرى غير ملموسة . وسوف تأخذ المخرجات المادية شكل التوثيق والتحليل والتي ستظهر في النهاية في صورة منقحة. وسوف تشتمل المخرجات الملموسة على:
1. تقارير مبدئية عن الأوضاع في البلدان المشاركة.
 2. خطط استراتيجية حول موضوعات كانت قيد النقاش مع التزام بمزيد من التعاون والأنشطة الجديدة.
 3. إعلان حول الحق في الأرض والمياه في منطقة الشرق الأوسط/شمال إفريقيا.
 4. تقرير حول المؤتمر يشتمل على تقارير عن الوضع في عدد من البلدان، وفعاليات المنتدى، والخطط الاستراتيجية والإعلان.

مخرجات غير مباشرة وأنشطة متابعة:

- من المتصور أن تمتد آثار المنتدى إلى ما بعد انقضاء فعالياته، حيث يعمل كإطار تنظيمي، ويكون بمثابة الخطوة الأولى في عملية طويلة من النقاش العام وتصحيح السياسات والأنشطة غير المباشرة (غير مستهدف تمويلها هنا) ستتخذ شكلين:
1. إطلاق نشرة "أحوال الأرض" باللغتين العربية والإنجليزية لتكون مجالاً لمنظمات ونشطاء المجتمع المدني الذين يعملون من أجل حقوق الأرض لخلق و/أو تعبئة الرأي العام والحركات الاجتماعية في تدعيم حقوق الأرض؛
 2. بطرح أهمية بذل مزيد من الجهود، سيوفر المنتدى وبطريقة مقنعة الأرضية لانطلاق مزيد من الأنشطة الأكثر تحديداً من قبل المشاركين وغيرهم، متضمناً ذلك البحث والحملات المطلوبة على المستوى المحلي والوطني من أجل التشارك وإضفاء الصبغة الاجتماعية على القيم والحلول المنظورة للقضايا المطروحة في المنتدى وما يليه من نقاش.

3. وسوف تتناول أنشطة المتابعة:

- تدهور الأراضي الزراعية،
- تقييم دور الدولة في إدارة وتوزيع الأراضي وفق نظام قانوني عادل،
- تقويم الأدوات الموجودة ولأي مدى نحتاج إلى أدوات جديدة لتقدير وضع الضحايا والفئات الأكثر تعرضاً للانتهاك وإمكانية تمكينهم،
- الأدوات والمبادئ الإسلامية التي تضمن إمكانية الحصول المتساوي على الأرض، مع التشديد على الأشخاص والجماعات المهمشة والأكثر تعرضاً للانتهاك.

المشاركون المستدامون والمستجدون/المدعوون للانضمام إلى المنتدى:

يركز المنتدى على حقوق الأرض والقضايا الأكثر أهمية المتعلقة بالأرض . وفي سياق ذلك يسعى المنتدى لدعوة ممثلين عن الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية القاعدية والمؤسسات الدولية كمصادر مهمة لتوفير مقومات نقاش عام مفتوح ومتنوع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وسوف تكون مشاركة هذه الحركات والمنظمات هامة في استمرار فعاليات المنتدى.

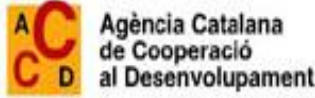
ملحق رقم 1: جدول أعمال المؤتمر التأسيسي
صورة من الجدول الذي تم توزيعه في المؤتمر.



منتدى الأرض

في منطقة الشرق الأوسط/شمال إفريقيا
الأبعاد الحقوقية للأرض نزع الملكية- التهجير- بدائل التنمية

التحالف الدولي للموئل- شبكة حقوق الأرض والسكن، بالتعاون مع



التوقيت	المتحدث	جدول الأعمال	مايو/أيار
		الأبعاد الحقوقية للأرض في منطقة الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	10
-08:30 09:30	HIC-MENA	تسجيل الحضور والافتتاح	
-09:30 10:15	دافيندر لامبا، جوزيف شكلا، ربيع وهبه	كلمة رئيس التحالف الدولي للموئل كلمة منسق شبكة حقوق الأرض والسكن كلمة مسئول برنامج الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	
-10:15 10:45	جوزيف شكلا	مقدمة حول الأبعاد الحقوقية لقضايا الأرض: استعراض تاريخي، التزامات الدولة، التيمات/الموضوعات المطروحة في المنتدى وكيفية العمل عليها في المنتدى وبعده. عوامل تحقيق تقنين الأرض في منظومة حقوق الإنسان: الإمكانيات والمعوقات.	
	استراحة 15 دقيقة	استراحة	
11:00- 18:30		جلسات تقديم الأوراق المتخصصة وفق البلدان المشاركة	
11:00- 11:20	أ. إبراهيم شريف	التحديات وندرة الأرض في المملكة	البحرين
-11:20 11:40	أ. على قدرى	حقوق الأرض والعمل في فلسطين (الضفة الغربية)	فلسطين
-11:40 12:00	عطوة ابو فريح	الأرض والقرى غير المعترف فيها في النقب	
-12:00 12:30	مقرر الجلسة	نقاش وتعليقات ومدخلات	
-12:30 12:50	سعيدة بن القراش	إقصاء النساء من الأرض و السكن، نظام الإرث أنموذجا	تونس
-12:50 13:20	مقرر الجلسة	نقاش وتعليقات ومدخلات	
		استراحة غداء	
-14:40 15:00	أ. عبد المولى إسماعيل	ظاهرة الفلاحون بلا أرض	م

15:00-15:20	د. حسنين كشك	سياسات الإصلاح الزراعي والانتهاكات التي صاحبت تطبيقها- تجربة الفلاحون في مصر	
15:20-15:50	مقرر الجلسة	نقاش وتعليقات ومداخلات	
15:50-16:10	20 دقيقة	استراحة	
16:10-16:30	مي الطيب	الجنر، والصراع، وحياسة الأرض، حالة دارفور	السودان
16:30-16:50	د. جمعة كومي	الحقوق الجماعية للأرض، الهويات والصراع في السودان- المسألة النوبية	
16:50-17:10	أ. عادل بخيت	المحددات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للأرض قطر السودان نموذج	
17:10-17:30	مقرر الجلسة	نقاش وتعليقات ومداخلات	

التوقيت	الميسر	جدول الأعمال	مايو/أيار
		* استكمال عروض الأوراق من البلدان المشاركة. * تناول الملامح العملية لفاعلية منتدى الأرض بصدد القضايا المطروحة: التشبيك، خطوط البحث، الأولويات، الاستراتيجيات، التحركات	11
9:00-9:20	أ. رجاء الكساب	أرض الجموع بالمغرب	المغرب
9:20-9:50	أ. عمرو محمد	أرض الصحراء الغربية بين الواقعية والشرعية	الصحراء الغربية
9:50-10:20	مقرر الجلسة	نقاش وتعليقات ومداخلات	
10:20-10:40		استراحة	
10:40-13:00	تتخللها استراحة قهوة أثناء مجموعات العمل	التهجير والإخلاء التمييز والتحكم الديمغرافي الصراع والاحتلال و/أو الحروب النوع الاجتماعي/الجنر والحياسة/الإرث خصخصة/جمعنة الأرض والخدمات العامة الإصلاح الزراعي ومضادات الإصلاح الزراعي	مجموعات عمل
استراحة غداء			
14:00-17:00	تتخللها استراحة شاي	التهجير والإخلاء التمييز والتحكم الديمغرافي الصراع والاحتلال و/أو الحروب النوع الاجتماعي/الجنر والحياسة/الإرث خصخصة/جمعنة الأرض والخدمات العامة الإصلاح الزراعي ومضادات الإصلاح الزراعي	عروض المجموعات وناقشتها، وتقديم التوصيات
17:00-18:00		لجنة إعداد التوصيات مكونة ممثلي المجموعات لصياغة ومتابعة التوصيات	

التوقيت	المتحدث	جدول الأعمال	مايو/أيار 12
		استراتيجيات وتجارب عالمية	
10:00-10:20	دانيال غوميز	منظمة الأغذية والزراعة كاستراتيجية لوضع معايير عالمية (FIAN)	
10:20-10:40	دافيندر لامبا	العدالة الانتقالية في أوضاع ما بعد الصراع (كينيا)	
10:40-11:00	أليخاندرو فلوريان	الحاجة إلى تضمين الوظيفة الاجتماعية للملكية في الأطر التشريعية (كولومبيا)	
11:00-11:20	مقرر الجلسة	نقاش وتعليقات ومداخلات	
11:20-11:40		استراحة	
11:40-12:00	إندرا لوبس	ميثاق حقوق الفلاحين وعمل حركة عبر الريف (La Via Campesina)	
12:00-12:20	شيفاني تشودري	أولويات حيازة الأرض/ حالة من الهند (HIC-SARP)	
12:20-12:40	شيفاني بهاردواج	أجندة المرأة لحقوق الأرض (جنوب آسيا)	
12:40-13:00	مقرر الجلسة	نقاش وتعليقات ومداخلات	
استراحة غداء			
14:30-15:00	مقرر الجلسة	تقديم مسودة بيان وتوصيات المنتدى	
15:00-15:30	ربيع وهبه	قرارات واتفاقيات للمتابعة والختام	

* حدثت تغييرات طفيفة في عرض الأوراق لتعذر حضور الزميلين من فلسطين والبحرين، حيث قام الزملاء في شبكة حقوق الأرض والسكن بعرض الأوراق الخاصة بالبحرين وفلسطين نيابة عنهما.